

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 أغسطس 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit

استمرار نمو الإنتاج بقوة في يوليو، مع تراجع معدلات التوظيف

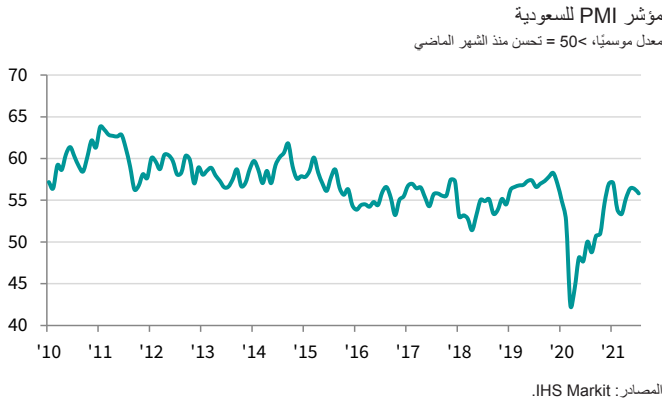
النتائج الأساسية:

استمرار توسع الإنتاج بشكل متسارع بالرغم من تراجع معدل نمو شهر يوليو

تباطؤ خلق فرص العمل في إطار عمل الشركات غير المنتجة للنفط على إنجاز الأعمال المتراكمة

ارتفاع أسعار المنتجات بأسرع وتيرة منذ شهر نوفمبر 2020

تم جمع البيانات خلال الفترة من 8 إلى 22 يوليو 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"في حين وصل مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية الإشارة إلى نمو قوي في الاقتصاد غير المنتج للنفط في شهر يوليو، فإن بيانات الدراسة الخاصة بنا المتعلقة بالقدرة الاستيعابية للشركات أوضحت أن الظروف الاقتصادية الصعبة كانت سائدة. أولاً، تباطؤ نمو التوظيف إلى وتيرة هامشية، مما يشير إلى أن العديد من الشركات لا تزال بحاجة إلى ضم عدد قليل فقط من الموظفين الجدد على الرغم من الانتعاش الحاد في الطلبات الجديدة. ثانياً، تراجع الأعمال المتراكمة بثاني أسرع وتيرة خلال عام، مما يعد دليلاً إضافياً على أن الشركات لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل الوباء فيما يتعلق باستغلال القدرة الاستيعابية.

"إن الزيادات المستمرة في الطلب من شأنها أن تساعد الاقتصاد على الاقتراب من طاقته الكاملة خلال النصف الثاني من العام. ومع ذلك، فإن انخفاض توقعات الشركات إلى أضعف مستوى مكرر لها منذ شهر يونيو 2020 أظهر شكوكاً متزايدة في أن الأمور ستمضي بسلاسة."

أشارت أحدث بيانات واردة من مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) إلى توسع جديد في الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط في بداية الربع الثالث من العام. فقد شهد الإنتاج نمواً بوتيرة حادة، مدعوماً بزيادة قوية في تدفقات الأعمال الجديدة.

ومع ذلك، ارتفعت مستويات التوظيف بشكل جزئي فقط في شهر يوليو حيث واصلت الشركات الإشارة إلى وجود فائق في الطاقة الإنتاجية على الرغم من ارتفاع المبيعات. كما تضررت توقعات التوظيف بسبب انخفاض توقعات الإنتاج المستقبلية إلى أضعف مستوى مكرر في أكثر من عام.

هبط مؤشر مدراء المشتريات المعدل موسميًا التابع لمجموعة IHS Markit في السعودية للمرة الأولى في أربعة أشهر من 56.4 نقطة في شهر يونيو إلى 55.8 نقطة في شهر يوليو. وكان الانخفاض مدفوعاً بضعف النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف مقارنة بالشهر السابق. ومع ذلك، أشارت القراءة إلى تحسن قوي في ظروف العمل، مما أدى إلى تمديد فترة النمو الحالية إلى 11 شهراً.

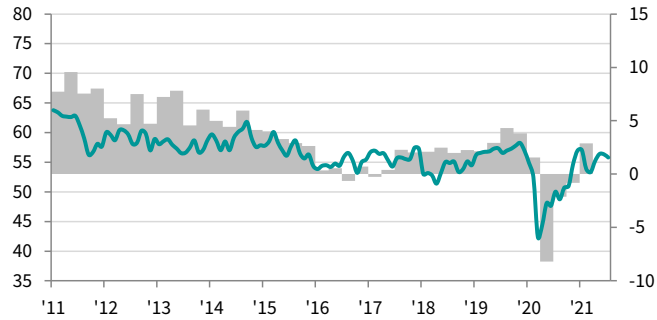
حافظ إنتاج القطاع غير المنتج للنفط على وتيرة نمو حادة في شهر يوليو، على الرغم من التباطؤ للشهر الثاني على التوالي. وأفاد ما يقرب من 27% من الشركات التي شملتها الدراسة بوجود زيادة في النشاط، وهي زيادة مرتبطة بتعزيز طلب العملاء وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالوباء.

وفي حين انخفضت سرعة نمو الطلبات الجديدة عن مستوى شهر يونيو الأعلى في خمسة أشهر، فقد كانت أيضاً قوية في شهر يوليو. أدى ارتفاع الطلب من العملاء المحليين والأجانب إلى دعم هذا الاتجاه السعودي، والذي ربطته بعض الشركات باستراتيجيات التسعير التنافسي.

على الجانب الآخر لهذه النتائج الإيجابية إلى حد كبير، عكست بيانات الوظائف وجهة نظر أقل إيجابية للقطاع غير المنتج للنفط في شهر يوليو. فقد تراجع نمو تابع...

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
أسعار 2010 الثابتة، % سنة/سنة

مؤشر PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit-GaStat

التوظيف إلى وتيرة هامشية، حيث أفادت نسبة صغيرة فقط من الشركات بحاجتها إلى موظفين إضافيين. بالإضافة إلى ذلك، تم تقليص حجم الأعمال المترجمة بشكل كبير، مما يشير إلى وجود فجوة واسعة بين الطلب والطاقة الاستيعابية الكاملة على الرغم من الزيادة الحادة في الطلبات الجديدة في الأشهر الأخيرة.

كما كانت الشركات التي شملتها الدراسة أقل تفاؤلاً بأن النشاط سيرتفع خلال العام التالي. قدمت 10% فقط من الشركات توقعات إيجابية، بينما توقع حوالي 87% عدم حدوث تغيير. وأدى هذا إلى وصول توقعات النشاط التجاري الإجمالي إلى أدنى مستوى مكرر لها منذ شهر يونيو 2020.

وفي الوقت نفسه، أشارت أحدث البيانات إلى زيادة حادة في نشاط الشراء حيث شهدت طلبات مستلزمات الإنتاج نموًا يتماشى مع ارتفاع الطلبات الجديدة. كما توسعت مستويات المخزون، بينما تحسنت مواعيد انتظار مستلزمات الإنتاج للشهر الرابع على التوالي.

تسارع الارتفاع في متوسط أسعار إنتاج الشركات غير المنتجة للنفط إلى أسرع معدلاته منذ شهر نوفمبر 2020، رغم أنه كان متواضعًا في المجمل. وذكرت الشركات على نطاق واسع أن هذا يرجع إلى ارتفاع المبيعات وارتفاع أسعار المواد الخام والوقود.

وأرجع كثيرون ارتفاع تكاليف المواد الخام إلى النقص المستمر في الإمدادات العالمية خلال شهر يوليو. ونتيجة لذلك، استمر ارتفاع إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، على الرغم من تباطؤ وتيرة التضخم إلى أدنى مستوياتها منذ شهر مارس.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملة معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يوليو 2021 في الفترة من 8-22 يوليو 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit Index™ و Purchasing Managers' Index® و PMI® إيمان أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.